**الأمن الإنساني ضمانة أساسية لأمن الدولة (2):**

 تسعى الأنظمة الحاكمة لتطبیق "الأمن المطلق" من خلال التمادي في الإجراءات الاستثنائیة لفرض النظام والقانون، وبالتالي فرض مزید من القیو دعلى الحریات. وفي ظل هذا الوضع المشحون قد یؤدي لتظافر جهود بعض المواطنین وقوى أجنبیة لها مخططات تساعدهم للإطاحة بحكوماتهم ومن ثم التمهید لوقوعها ضحیة الاحتلال الأجنبي أو التفكك الداخلي. فبالرجوع إلى الدساتیر نجد أن إعلان حالة الطوارئ أو الحالات الاستثنائیة یكون وفق إجراءات محددة وفي ظل واقع یفرض نفسه فعلا ویستدعي ذلك، وتكون لفترات محددة لا تجدد إلا بقیود. لكن الواقع في الدول العربیة مثلا یثبت عكس ذلك فهناك من الدول من استمرت فترة إعلان حالة الطوارئ لعشرات السنوات منها سوریا منذ 1963 ومصر منذ 1981 والجزائر منذ 1992

لغایة سنة 2011 أي لفترة امتدت لتسعة عشر سنة كاملة. ونحن نعلم أن أهم ما یمیز حالة الطوارئ هو تشدید الخناق على الحریات، وٕاعطاء الضوء الأخضر للأجهزة الأمنیة في التعامل مع التهدیدات الأمنیة بصورة موسعة ولا یخضع عملها لرقابة مشددة. بینما نجد الصورة تختلف في الدول الأكثر دیمقراطية وخاصة دول غرب أوروبا التي عاشت أزمة حقیقة مع الاعتداءات الإرهابیة مؤخرا التي طالت مواطنیها، لكن ذلك لم یستدع الإفراط في استعمال هذا الإجراء أي إعلان حالة الطوارئ لفترات طویلة.

هناك نقطة أخرى مهمة في التركیز على أمن الدولة وتأثیره على أمن الإنسان وهو حجم النفقات الكبیرة في الجانب العسكري مقارنة بالناتج المحلي للدول. ففي عام 2010 تخطى الإنفاق العسكري ل 104 دول 1,4 ترلیون دولار، والملاحظ أن البلدان ذات مؤشر التنمیة البشریة المتوسط مع نمو اقتصادها وازدیاد ايراداتها ارتفع فیها حجم الإنفاق لأكثر من 3 أضعاف، ففالدول العربیة تراوح الارتفاع بها بین 43 و88 %، وهناك ارتفاع ملحوظ في أوروبا نسبته 69 %من ميزانية الدفاع فهي في وتیرة متصاعدة، حیث بلغت سنة 2015 أكثر من ألف ملیار دینار مع العلم أن حجم النفقات للميزانية كله بلغ حوالي 4972 ملیار دینار أي نسبة 21 % من النفقات العامة وتأتي في المرتبة الأولى. لتلیها ميزانية وزارة الداخلیة برقم أكثر من 549 ملیار دینار أي نسبة 11%، وبالتالي فمجموع الميزانيتين معا یشكل 32 % من الميزانية العامة لسنة 2015، وهو رقم كبیر جدا مقارنة بما یرصد لباقي القطاعات خاصة التنموية منها، التي لا تستفید إلا من نسب قلیلة كالفلاحة والموارد المائیة والصحة والبیئة. مما یدل على أن الجزائر ما زالت تتبني المقاربة التقلیدیة للأمن المرتكزة على أمن الدولة رغم أنه لا یوجد تهدید حقیقي وفعلي من عدو خارجي. لذا فإن نسبة معتبرة من إجراءات الجزائر ونفقاتها لا توجه نحو التنمیة المباشرة التي یستفید منها الافراد وخاصة في ظل هذه الأزمة الاقتصادیة والأوضاع المالیة الصعبة التي تمر بها الجزائر جراء انخفاض أسعار البترول، والتي كان من الأولى وضع استتراتيجيات وتوجیه دعم مالي كافي للعمل على تنویع الاقتصاد الوطني وتوفیر فرص عمل أكبر.

وفي ظل غیاب الرقابة البرلمانیة لاسیما لدى الدول العربیة ومنها الجزائر، بحیث لا تملك أي قدرة للسیطرة الفعلیة على قطاع الأمن واعتبرت قضایا الأمن والدفاع من المحظورات التي لا یمكن المساس بها ناهیك عن النفقات والمشتریات. مما أدى لغیاب التخطیط للميزانيات والرقابة المالیة. فمثلا السلاح النووي الذي كان إلى وقت قریب عامل أمان للدول ویحقق توازن الرعب، أصبح الیوم مصدر تهدید خطیر لحیاة السكان أنفسهم. فقد أشارت منظمة السلام الأخضر في تقریر لها سنة 2012 حول حادثة فوكشیما "للمفاعلات النوویة أنه كشف عدة حقائق مهمة منها:

1. قتل وتهجیر للسكان وتلویث إشعاعي لمدى واسع لنهایة السلامة النوویة ومنه الأمن النووي.

2. صعوبة التحكم في هذه المؤسسات خاصة في حالة الكوارث الطبیعیة.

3. إمكانیة تكرار الحادث واردة جدا في ظل وجود أكثر من 400 مفاعل

مثلها عبر العالم.

إن العدید من التجارب حالیا توضح أن الدولة لم تعد حامیة لأمن الافراد، بل أبعد من ذلك فیمكن أن تصبح مصدرا لتهدید أمنهم، وهو ما یقلب النظریة التقلیدیة رأسا على عقب بالرغم من أن الدولة ستظل هي أداة تحقیق الأمن في كل الأحوال. ومن أبرز الأمثلة في فشل هذا الاتجاه أزمة " دارفور" التي تمثل نموذج مأساوي لإخفاق الدولة، فنتیجة للتهمیش الكبیر والتمییز الذي خضعت إلیه القبائل غیر العربیة في جنوب السودان أدى لظهور حركات تمرد منها " حركة العدل والمساواة"، ونشبت بذلك نزاعات مسلحة عنیفة بین الطرفین، وبدل أن یواجه النظام السوداني الأزمة بسیاسة أمنیة شاملة لجأ إلى الرد بعنف شدید وعلى نطاق واسع. فحسب تقریر لبعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في 2005، فإن القوات الحكومیة والمیلیشیات التابعة لها ارتكبت على نطاق واسع وبصورة مستمرة جرائم ضد الإنسانیة رغم وجود عنصر عدم القصد. واستمر الوضع بانتهاكات منظمة وواسعة الانتشار لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني حیث وصل عدد المتضررین لأكثر من 4 ملایین شخص سنة 2008 وحسب تقریر لمنظمة "هیومن رایت واتش" سنة 2007 بعنوان " الفوضى المدبرة " اتبعت الحكومة السودانیة سیاسة فرق تسد بغیة المحافظة على هیمنتها العسكریة والسیاسیة في دارفور بین القبائل العربیة وغیر العربیة. وقد أصدر تبعا لهذه الأحداث مجلس حقوق الإنسان سنة 2008 قرارا أعرب من خلاله عن قلقه العمیق ازاء خطورة الانتهاكات وفي بعض اجزاء دارفور، من إعدامات بلا محاكمات واحتجاز تعسفي واختفاء وتعذیب تمارسها أجهزة الأمن الحكومي. والنتیجة في النهایة كانت تقسیم السودان برعایة أممیة وهو ما توافق مع تخطیط جهات نافذة دولیا، وأصبح الرئیس السوداني عمر البشیر مطلوب دولیا لدى محكمة الجنایات الدولیة بتهمة ا رتكاب جرائم ضد الإنسانیة. وهذه الحالة تعد أكبر إخفاق للسیاسة الأمنیة التي ینتهجها نظام ما، وهو الوصول إلى تقسیم وتجزئة دولته.

إذن كما رأینا أن التركیز المطلق والوحید على أمن الدولة قد یؤدي إلى التفریط في امن الافراد الذین یعدون الركیزة الأساسیة في بناء الدولة والنظام الذي وجد من أجلهم. لذلك كان لابد من تغییر رادیكالي في السیاسة الأمنیة والاتجاه نحو سیاسة أمنیة أكثر شمولا تأخذ بعین الاعتبار المستجدات الراهنة والتحولات الكبیرة التي طرأت على الساحة الدولیة.